رابطة برلمانيون لأجل القدس
Parliamentarians for Al Quds

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

تقرير صادر عن رابطة برلمانيون لأجل القدس

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

ملخص

يواجه أهالي حيّ الشيخ جرّاح شمال البلدة القديمة في القدس المحتلة منذ أكثر من ٤٠ عاماً مُخطّطاً إسرائيلياً لتهجيرهم من بيوتهم وبناء مستوطنة فوق أراضيهم.

بدأت قصة هذا الحي عام ١٩٥٦، عندما اتفقت الحكومة الأردنية مع "الأونروا" على إسكان ٢٨ عائلة فلسطينية من لاجئي النكبة، فوق أرضٍ تسمى "كرم الجاعوني" في الشيخ جراح.

وفق الاتفاقية، وبعد ٣ سنوات من الإقامة في بيوتهم الجديدة، تُسجّل ملكية البيوت والأرض بأسماء العائلات في دائرة الأراضي الأردنيّة، لكن ذلك لم يحدث.

بعد احتلال القدس عام ١٩٦٧ مباشرةً، استولى الاحتلال على منزل عائلة الشنطي في الحيّ دون أي قرار من المحاكم، إذ كانت العائلة خارج القدس وقت الحرب.

منذ عام ١٩٧٢، بدأت الجمعيات الاستيطانيّة بتقديم طلبات للمحاكم الإسرائيلية لإخلاء بقية الأهالي من بيوتهم بادعاء ملكيتها لقطعة الأرض التي يسكنون فوقها (حوالي ١٨ دونماً).

منذ ذلك العام توالت جلسات المحاكم الإسرائيلية، والتي ظهر فيها بشكل واضح التواطؤ مع الجمعيات الاستيطانيّة، إذ رفض القضاة النظر في طلبات السّكان الفلسطينيّين لإثبات الملكيّة.

في العام ٢٠٠٨، هُجّرت عائلة أم كامل الكرد من منزلها، وفي العام ٢٠٠٩، هُجّرت عائلتا الغاوي وحنون، وفقدت عائلة نبيل الكرد نصف منزلها، واليوم تستوطن في المنازل الفلسطينية عائلات مستوطنين.

تطالب عائلات الشيخ جراح الحكومة الأردنيّة بتقديم الأوراق الثبوتية اللازمة للمساعدة في إقرار حقوقهم في منازلهم وأراضيهم.

مطلع عام ٢٠٢١، أصدرت محكمة الاحتلال قراراً جديداً يُمهل ٤ عائلات من الحيّ حتى مايو القادم لإخلاء منازلهم، و٣ عائلات أخرى حتى أغسطس القادم.

تخطط سلطات الاحتلال لبناء ٢٠٠ وحدة استيطانية فوق أراضي وبيوت أهالي الشيخ جراح، ويخدم هذا المخطط رؤية الاحتلال في تطويق البلدة القديمة للقدس بامتداد جغرافي استيطانيّ، وخنق الأحياء الفلسطينية وقطع تواصلها.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

المقدمة

تأتي مأساة حي الشيخ جراح كخطوة إضافية في تعميق كارثة استهداف القدس وأهلها، في محطة تاريخية أخرى من الصراع على هوية وروح وواقع المدينة المقدسة، حيث يمضي الاحتلال الإسرائيلي باعتدائه، غير مهتم بالعدالة الدولية؛ متوقعًا أنه سيفلت كل مرة من المساءلة والعقاب، ويحول ما اغتصبه إلى واقع يفرضه على الجميع.

ولذا وجب على كل من له ضمير حي أن يقف أمام هذا التغول والعدوان البشع حتى لا تمضي هذه الخطوة الإجرامية كما سبقها من خطوات وقد نصحو يومًا لنجد القدس وقد تهوّدت كلها.

د. محمد مكرم بلعاوي
مدير عام رابطة برلمانيون لأجل القدس

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

نبذة عن حي الشيخ جراح

عام 1956

أنشئ حي الشيخ جراح في البلدة القديمة في القدس المحتلة,بموجب اتفاقية وقعت بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" والحكومة الأردنية, وفي حينه اتفق على إسكان 28 عائلة فلسطينية من لاجئي النكبة.

وفرت وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية الأرض وبناء المنازل التي تحملت وكالة الغوث تكاليف البناء, وتم إبرام عقد بين الوزارة والعائلات الفلسطينية ينص على قيام السكان بدفع أجرة رمزية على أن يتم تسجيل ملكية البيوت والأرض للعائلات بعد انقضاء ثلاث سنوات من إتمام البناء, **لكن ذلك لم يحصل**.

عام 1967

وقع الشيخ جراح تحت الاحتلال, وفوراً بدأت الجمعيات الاستيطانية بتنفيذ مخطط استيطاني يستهدف 28 منزلا يقطنها 550 شخصًا, في الحي وجميعهم لاجئون هجروا عام 1948 من مناطق مختلفة من فلسطين التاريخية.

وعلى الفور, بدأت الجمعيات بالبحث عمّا تُسمّيه "أملاكها" المدعاة في شرق القدس, مستغلين الفراغ القانوني فيما يتعلق بتسجيل الأراضي في دائرة الأراضي الأردنية, وبدأ المستوطنون الاستيلاء تدريجيًا على المنازل الفلسطينية في الحي, وإقامة بؤر استيطانية.

في 13 سبتمبر 1972 توّجه ممثلون عن "الوقف الاشكنازي اليهودي", و"الوقف السفاردي اليهودي" إلى دائرة مُسجّل الأراضي الإسرائيليّة, وطالبوا بتسجيل هذه الأراضي بأسمائهم, حيث قدموا لأجل ذلك ورقةً رسميّةً مكتوبة باللغة العثمانيّة القديمة تُفيد أنّهم ملّاك الأرض, وحسب زعمهم, فإنّ الوقفين قاموا معاً بشراء الأرض عام 1876.

يُعطي النظام الإسرائيلي أولوية مطلقة لليهودي عندما يتعلق الأمر بادعاءاته حول ملكية الأرض, دون أن يتضمن ذلك أيّ فحصٍ روتينيّ ودقيق لتلك الادعاءات, وفي هذا السياق يوضح المحامي حسني أبو حسين, الذي يُرافع منذ حوالي 28 عاماً عن العائلات "أن مسجّل الأرض الإسرائيلي لم يفحص تلك الورقة بعمق, واعتبرها كافية لتصديق ادعاء تلك الجمعيات بملكية الأرض".

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

نبذة عن حي الشيخ جراح

الورقة لا تشير إلى ملكية الأرض، وإنما فقط إلى حق استخدامها، وأنها قد لا تكون متعلقة بـ "كرم الجاعوني" أصلاً، وتوجه المحامي عام 2006 إلى أنقرة للبحث عن مثيلتها في الأرشيف العثماني فلم يجد.

وخلال أكثر من ثلاث عقود على القضية في محاكم الاحتلال، لم تناقش أية محكمة ملكية الأرض، بل اكتفت بالوثيقة التي تقدمت بها الجمعيات الاستيطانية، والتي ثبت عدم وجود أي أصل لها في الأرشيف العثماني، وخلال العقود الماضية، لم تستطع تلك الجمعيات إثبات ملكيتها لها لعدم توفر الاثباتات اللازمة سواء في دائرة تسجيل الأراضي أو في أي مؤسسه إسرائيلية أخرى.

في المقابل، عندما قدّم سليمان دوريش حجازي (الذي يبدو أنّه المالك الحقيقي للأرض قبل تدخل الأردن في تأجيرها) عام 1997 دعوى أمام القضاء الإسرائيلي يُقدّم فيها أوراقاً ثبوتيّة تشير إلى أن قطعة الأرض هذه من أملاك عائلته، رفضتها المحكمة الإسرائيلية عام 2006، واعتبرت أن الأوراق "مزيفة".

وبالرغم من عدم نقاش ملكية الأرض من قبل المحكمة المركزية صاحبة الاختصاص، الا أن محاكم الاحتلال تصدر القرار تلو القرار بإخلاء العائلات من الحي، وفي 20 من تشرين الأول 2020 أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية قراراً بإخلاء أربع عائلات، تشمل عائلة القاسم، الجاعوني، الكرد، والسكافي، كما فرضت على كل عائلة دفع مبلغ 70 ألف شيكل (20 ألف دولار) أتعاب محامين المستوطنين، ومصاريف أخرى للمحكمة، وتم إعطاء العائلات 30 يوم للاستئناف على القرار.

اليوم يعاني المخيم من تمدد أطماع المستوطنين وانتشار البؤر الاستيطانية وكاميرات المراقبة، مما وضع السكان في ما يشبه السجن، خاصة في المناسبات والأعياد اليهودية.

وفي الرابع من أيلول أصدرت محكمة الصلح أمرًا بإخلاء عائلات حماد والدجاني والداوودي، وفرضت على كل عائلة منهم دفع مبلغ 30 ألف شيكل، أتعاب ومصاريف المحامين والمحكمة، وبررت المحاكم حكمها لصالح الجمعيات الاستيطانية بحجة التقادم حيث مضى على ادعاء وتسجيل المستوطنين للأرض أكثر من 30 عاماً، ولذلك رفضت مناقشة ملكية الأرض، أو فحص صحة التسجيل الذي تدعيه الجمعيات.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

نبذة عن حي الشيخ جراح

عام 2019 جددت المحكمة قرار إخلاء 5 عائلات من عائلات الصباغ، وتمكن لاحقًا محامو العائلات من تجميد الاخلاء لهذه اللحظة، إلا لأنه لم يتم الانتهاء من حسم موضوع ملكية الأرض، مما يضع حالياً عدد من العائلات في الشيخ جراح تحت خطر الإخلاء في أي لحظة.

يعتبر الحي أهم مفاتيح ومداخل القدس الشمالية، ويعتبر هدفًا للمستوطنين وجمعياتهم الاستيطانية المتطرفة والهجمة، الاستيطانية عليه خاصة، وعلى مدينة القدس عامة تحظى بدعم ومباركة ومساندة المستوى السياسي الإسرائيلي والأحزاب السياسية بكافة توجهاتها.

وماريست الجمعيات الإسرائيلية الاستيطانية كل أشكال التزوير من أجل الاستيلاء على 28 منزلاً في الحي، وتمكنت حتى الآن من الاستيلاء على منازل 12 عائلة بالقوة، وتخطط للاستيلاء على المنازل الباقية. ومع استمرار هذا الجرح النازف تستمر معاناة أصحاب تلك المنازل في حي الشيخ جراح والتي يروي أصحابها الذين طردوا منها وآثروا البقاء على أرصفة الشوارع والطرقات القريبة منها مأساتهم ومعاناتهم على أمل العودة لها ثانية، وبإصرار على أنه لا هجرة ثانية، وسنبقى نفترش الأرض ونلتحف السماء الى أن نعود لمنازلنا.

تروي هذه الحكاية تطور أحداث قصة الـ 28 عائلة من حي الشيخ جراح التي أخليت بعضها عنوة والبعض الآخر مهدد.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

بداية المعركة القانونية

عام 1972 سجّلت جهات يهودية وقفية الأرض بملكيتها، وما بين 1975-1974 قدّمت أولى الدعاوى ضدّ 4 عائلات تسكن الحيّ (حماد والأيوبي وغوشة والحسيني)، متهمة إياهم بالاعتداء على أملاك الغير وتطالبها بإخلاء منازلها، وردّت محكمة الصلح الإسرائيليّة الدعوى على اعتبار أن السّكان الفلسطينيين مستأجرون محميون وأنها غير معتدية على الأرض، لكنها، وهو الأهمّ تغاضت كليّاً عن فحص الادعاء الأساسي بملكية هذه الأرض؛ أي أنها لم تفحص إذا كانت عملية تسجيل الملكية سليمة قانونياً أم لا، وهو الأمر الذي سيحاول الأهالي التشكيك به على مدار آخر عقدين.

عام 1982 قُدّمت من جديد دعوى ضدّ 24 عائلة من الشيخ جراح تطالبها بإخلاء منازلها، مثّل 17 عائلة من هذه العائلات في تلك القضية محامٍ يهوديّ يُدعى توسيا كوهين، واستمرت المعركة القانونية دون أن تستطع الجمعيات الاستيطانية إثبات الملكية، حتى عام 1991، حيث فوجىء أهالي الحيّ أنّ كوهين غرّر بهم واعترف أمام المحكمة بملكية المستوطنين للأرض، وبناء عليه أصبحوا بحكم هذا الاعتراف "مجرد مستأجرين محميين"، وأنّ عليهم دفع الإيجارات "للمالك اليهوديّ الجديد" من أجل الحفاظ على حقّهم في البقاء ببيوتهم، ورفض السكان تلك الاتفاقية التي لم يُستشاروا فيها، وامتنعوا عن دفع أي إيجارات للمستوطنين.

وتنص الاتفاقية على أن الأرض تعود ملكيتها الى الجمعيات الاستيطانية، وأعطي للاتفاقية المذكورة صيغة قرار، ومُنح أهالي الحي وضعية مستأجرين يسري عليهم قانون حماية المستأجر ولا يمكن القيام بعمليات الأخلاء ضدهم إذا قاموا بدفع بدل الإيجار الذي نص عليها القانون.

الاتفاقية وضعت العائلات الفلسطينية تحت طائلة التهديد بالإخلاء في حالة عدم دفعها الايجار للجمعيات الاستيطانية، وأصبحت تلك الاتفاقية المرجعية القانونية في جميع القضايا اللاحقة التي اعتبرت السكان محميين للجيل الثالث، وشملت الصفقة 17 عائلة فقط من عائلات الشيخ جراح.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

بداية المعركة القانونية

اكتشف السكان بأن الصفقة مؤامرة أضرت بهم كثيراً وثبتت الملكية للمستوطنين، وعلى أثر ذلك لم تدفع العائلات الإيجار، ومن ضمنها عائلتا حنون والغاوي الأجرة، لأنها في حالة دفع الإيجار تعترف بملكية الجمعيات الاستيطانية للأرض بالرغم من عدم ثبوت ذلك بالمحكمة.

أما في جلسات المحاكم التي ما زالت تجري إلى اليوم، تتركز مرافعة محامي العائلات على رفض التسليم بالتسجيل الذي أجرته الجمعيات الوقفية اليهودية للأرض عام 1972، ويؤكد المحامون أن التسجيل تم بإجراءات غير منصفة، وأنه لا يُثبت حقّ تلك الجمعيات بملكية الأرض بشكل حصريّ ونهائي.

بعد عزل كوهين عن تمثيل الأهالي في المحاكم، تولى الملف المحاميان أبو حسين وسامي ارشيد، ومنذ ذلك الحين مرّت القضية بتفصيلات كثيرة ومتشعبة، متنقلة بين أروقة مختلفة المحاكم الإسرائيليّة؛ الصلح، والمركزية، والعليا.

ويوضح المحامون بأنّ الورقة التي يستند إليها المستوطنون لا تتعلق بالأرض الموجودة في الشيخ جراح، لوجود اختلافات بين نصّ الورقة وبين معالم الحيّ وطبيعته الطبوغرافية الجغرافيّة.

وعلى مدار السنوات الفائتة، رفضت مختلف المحاكم الإسرائيلية مناقشة سؤال الملكية، واعتبرت في كثير من الأحيان أنه سؤال ينطبق عليه معيار التقادم إذ مضى على ذلك التسجيل ما يقارب 40 عاماً.

وإثر خسارة بعض تلك المحاكم، نجحت "إسرائيل" بتهجير ثلاث عائلات من الشيخ جراح؛ الكرد عام 2008، وعائلتي حنون والغاوي عام 2009، وإحلال المستوطنين مكانهم، وخلال السنوات الطويلة، نصب الأهالي خيمة اعتصام أمّها متضامنون كثر، كما لم يسلم أهالي الحيّ طوال ذلك الوقت من مضايقات المستوطنين، ومن اعتداءات شرطة الاحتلال واعتقالاتها.

بالتوازي مع محاولة الدفع لإلغاء الاعتراف بتسجيل الأرض لصالح الوقف اليهوديّ، قام الأخير بـ"بيع الأرض" إلى جمعيات استيطانية، وفي نهاية 2001، بيعت الأرض من الجهات الوقفية اليهودية لصالح جمعية استيطانية تُدعى "حُموت شلم"، أسست مطلع 2001 وحدّدت أهدافها بـ"تقوية المجتمع اليهوديّ في القدس وفي عموم أرض إسرائيل"، وذلك مقابل مبلغ 3 ملايين دولار أميركي.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

المعارك القانونية

نضع هنا تسلسل زمني للمعارك القانونية بين الأهالي والجمعيات الاستيطانية:

- قامت الجمعيات الاستيطانية بتقديم دعوة جديدة ضد أربع عائلات, حنون والغاوي وحجيج والحسيني, حيث أقرت المحكمة بالنسبة لعائلتي حنون والغاوي أن عليهم دفع بدل الإيجار, وأرسلت موظف لتقدير قيمة العقارات, وحكم عليهم بدفع إيجار بقيمة 75000 شيكل عن كل بيت.
- عائلات حجيج والحسيني قامت بتوكيل المحامي صالح ابو حسين, الذي أصبح المحامي الرئيسي لقضية الشيخ جراح, وقررت المحكمة تجميد القضية حتى يتم إثبات الملكية حسب القانون, وجمدت القضيتان ومازالت مجمدة حتى اليوم.
- في عام 1997 رفع المواطن المقدسي سليمان درويش حجازي دعوة من خلال المحامي أبو حسين, الى المحكمة المركزية في القدس ذات الاختصاص, يدعي فيها ملكية الأرض المقام عليها الحي.
- وفي عام 1999 قامت الجمعيات الاستيطانية برفع دعوى جديدة ضد حنون والغاوي لعدم دفعهما الإيجار, حيث قبلت المحكمة الدعوى وأقرت أن حماية المستأجر أسقط عنهم ولذا يترتب عليهم اخلاء منازلهم, الا انه تم تجميد الأخلاء كي يتسنى البت في وضعية ملكية الأرض.
- وفي عام 2000 قامت المحكمة بإصدار حكمها ضد عائلة رائد الكرد بإغلاق منزل صغير باعتباره إضافة قرب منزل والده محمد الكرد, وبعد ستة أشهر قام المستوطنون بالاستيلاء على المنزل المغلق والمكوث في داخله, وتقدم صاحب المنزل بطلب إلى المحكمة لإخراج المستوطنين من المنزل بسبب عدم شرعية وجودهم فيه, وحكمت المحكمة بإخراجهم من المنزل ولكن الشرطة لم تنفذ الأمر.
- وفي عام 2001 أصدرت المحكمة قرار بإغلاق منزل نبيل الكرد, بحجة أنه قام بإضافة بناء قرب منزل والدته رفقة الكرد, وقام المستوطنون بالاعتداء على المنزل المغلق ومحاولة الاستيلاء عليه بالقوة لكن العائلة تصدت لهم ومنعتهم بمساعدة الجيران من المكوث في المنزل.
- وفي عام 2002 صدر قرار من المحكمة العليا بإخلاء عائلتي حنون وغاوي من منزليهما, بادعاء تأخرها في دفع الأجرة, علماً أن المبلغ وضع في صندوق المحكمة لحين البت في ملكية الأرض وبالفعل وجهت إلى العائلتين أوامر إخلاء بتاريخ 2 / 4 / 2002 وتم إخلاء العائلتين بتاريخ22 / 4 / 2002, وتم طرد العائلتين إلى الشارع بالقوة, ومصادرة أثاث منازلهم.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

المعارك القانونية

▪ قامت الجمعيات الاستيطانية عام 2003 ببيع حقوق الملكية بالأرض لشركة نحلات شمعون، كي يتهربوا من عملية النقاش والبحث حول الملكية من خلال وجود مالك جديد للأرض، على ضوء هذا القرار عادت عائلتي حنون والغاوي إلى منزليهما، إلى أن تتضح الملكية.

▪ وفي حزيران 2005 ردت المحكمة دعوى سليمان درويش حجازي، حيث أقرت أن الأوراق التي بحوزته لا تثبت ملكيته للأرض، كما ردت طلب الجمعيات الاستيطانية بالاعتراف بملكيتها للأرض وأوعزت لهم بالتوجه إلى المحكمة ذات الاختصاص لاستصدار بهذا الخصوص، وفي 2006 ردت المحكمة العليا استئناف درويش حجازي بخصوص ملكية الأرض.

▪ وبتاريخ 8 / 2 / 2008 تم توجيه إخطار لعائلتي حنون وغاوي بالتوجه إلى المحكمة بطلب من شركة نحلات شمعون مطالبين العائلتين بإخلاء المنازل، لادعائهم بأن عودة العائلتين غير قانونية، وقامت العائلتان بالتوجه مرة أخرى إلى المحكمة لإثبات شرعية وجودها في المنازل، وعدم شرعية امتلاك الشركة للأرض.

▪ تابعت المحكمة إرسال إخطارات الإخلاء إلى باقي السكان، حيث أخطرت عائلة الكرد بالخروج من المنزل حتى تاريخ 13 / 7 / 2008 بحجة البناء على أرض تعود ملكيتها للجمعيات الاستيطانية، قدم المحامي استئنافا للعليا لوقف أمر الإخلاء، ولكنه رفض.

▪ وبتاريخ 7 / 8 / 2008 اعتقل ماهر حنون وسجن لمدة ثلاث شهور، بحجة عدم تنفيذ قرارات المحكمة بإخلاء المنزل طوعًا.

▪ بتاريخ 9 / 11 / 2008 تم إخلاء عائلة الكرد، حيث قامت قوات كبيرة من الشرطة بإغلاق الحي وطرد العائلة بالقوة.

▪ وبتاريخ 17 / 5 / 2009 صدر حكم من المحكمة ينص على أنه في حال عدم إخلاء منازل عائلة حنون وغاوي طوعاً فسوف يتم سجن ماهر حنون وعبد الفتاح الغاوي لحين إخلاء عائلتيهما وتغريمهما بمبلغ 50.000 دولار أمريكي و50,000 شيكل و 150,000 شيكل عن التأخير في دفع الإيجار، وتم إخلاء العائلتين بالقوة بتاريخ 2 / 8 / 2009.

حي الشيخ جراح..
النكبة الجديدة

المعارك القانونية

▪ أكملت الجمعيات الاستيطانية الهجمة على باقي أهالي الحيّ، ورفعت قضايا على 10 عائلات، حيث أرسلت لعائلة عبد الرازق الصباغ ورفقة الكرد وسامي الجاعوني أوامر للحضور للمحكمة من أجل إثبات قانونية وجود العائلات، وبعد أربعة أشهر أرسلت أوامر لعائلات جديدة، وهم عارف حماد وصالح دياب عبد الفتاح اسكافي وداود الدجاني وعدلي الداودي واخيرا امل القاسم.

▪ بتاريخ 3 / 11 / 2009 تابعت المحكمة قضية رفقة الكرد وأصدرت قرار لصالح الجمعيات الاستيطانية بخصوص البناء المقام على الأرض "التي تملكها الجمعيات الاستيطانية" كما قام المستوطنون باقتحام منزل عائلة رفقة الكرد، والاستيلاء على المنزل المغلق من قبل المحكمة منذ تسع سنوات. أي أنه تم الاستيلاء على منزل جديد في الحي.

▪ يوجد عشرة منازل أخرى مهددة بالإخلاء، علماً أنه أرفق مع أوامر الإخلاء قائمة بأسماء 23 بيتا، وتم إرسال مؤخراً مذكرة من محامين المستوطنين إلى عائلتين جديدتين وهما عائلتي الفتياني والسلايمة يدعي أنه إذا لم يتم تسليم مفاتيح المنازل لمحامي المستوطنين سيتوجه إلى القضاء.

رابطة برلمانيون لأجل القدس

Parliamentarians for Al Quds

parliament.alquds

parliament.alquds

parliamentquds

parliament quds

https://www.lp4q.org